

CDIP/24/5

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 2 سبتمبر 2019

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة الرابعة والعشرون

جنيف، من 18 إلى 22 نوفمبر 2019

تقرير عن المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية – كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية (20 مايو 2019)

من إعداد الأمانة

1. قررت اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية) ما يلي، خلال دورتها الثانية والعشرين، بناءً على مقترح قدمته المجموعة الأفريقية:

"أن تعقد، مرة كل سنتين، ثلاثة مؤتمرات دولية متتالية تدوم يوماً واحداً بشأن الملكية الفكرية والتنمية في اليوم الأول من الأسبوع الذي تعقد فيه لجنة التنمية، وذلك اعتباراً من الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنمية التي سيكون فيها موضوع المؤتمر "كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية". وسيُحدّد موضوعا المؤتمر الثاني والثالث بموافقة الدول الأعضاء. وأوكلت اللجنة للأمانة مهمة تنفيذ القرار على أساس مبدئي التوازن والعدل، بما ذلك في اختيار المتحدثين وتحديد الشكل."¹

2. وبناءً على ذلك، عُقد أول مؤتمر من هذه المؤتمرات التي تعقد كل سنتين بعنوان "المؤتمر الدولي المعني بالملكية الفكرية والتنمية: كيفية الاستفادة من نظام الملكية الفكرية"، في 20 مايو 2019، في مقر الويبو بجنيف.

¹ يُشار إلى القرار في الفقرة 1.8 من ملخص الرئيس للدورة الثانية والعشرين.

3. وكان باب المشاركة في هذه الفعالية مفتوحاً للدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. كما أتاح المؤتمر أيضاً إمكانية متابعة المداولات مباشرة من خلال البث عبر الإنترنت.
4. وجرت وقائع المؤتمر باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والروسية والصينية والعربية، مع ترجمة فورية على مدار الاجتماع.
5. وافتتح المؤتمر السيد فرانسيس غري، المدير العام لليوبو، وعقب كلمات الترحيب التي قدمها سعادة السفير السيد حسن كليب، سفير جمهورية إندونيسيا وممثلها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ورئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وخاطب الحضور أيضاً أحد الشخصيات رفيعة المستوى، وهو السيد تريوان مناف، رئيس الوكالة الوطنية للاقتصاد الإبداعي في جمهورية إندونيسيا.
6. وألقت الكلمة الرئيسية صاحبة السعادة السيدة أمينة ش. محمد، سكرتيرة مجلس الوزراء، في وزارة الرياضة والثقافة والتراث في جمهورية كينيا.
7. وساهم في وقائع المؤتمر ستة عشر متحدثاً يمثلون مناطق جغرافية مختلفة. وجرت عملية اختيار المتحدثين على أساس قرار اللجنة المذكور أعلاه والمبادئ الواردة في المقترح المقدم من المجموعة الأفريقية (الوثيقة CDIP/20/8)، وهي: التوازن الجغرافي والكفاءات المناسبة والتمثيل المتوازن من حيث وجهات النظر. كما سعت الأمانة أيضاً إلى مراعاة التوازن بين الجنسين.
8. ومثل المتحدثون البلدان التالية: البرازيل، وفرنسا، وإندونيسيا، وجامايكا، وكينيا، والمكسيك، وبولندا، وروسيا، والسنغال، وجنوب إفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عالجوا التحديات الجديدة التي يواجهها نظام الملكية الفكرية في الوقت الحالي وقدموا أفكاراً حول التدابير اللازم اتخاذها للاستفادة من نظام الملكية الفكرية في مجالات مختلفة من قبيل الابتكار والإبداع والقضايا العالمية. وتتاح نبذة عن المتحدثين في المؤتمر على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/en/2019/ipdevelopment_2019_speakers.html
9. وتمحور المؤتمر حول الجلسات الأربع التالية:
- كيفية استفادة الابتكار من نظام الملكية الفكرية؛
 - كيفية استفادة الإبداع من نظام الملكية الفكرية؛
 - كيفية استفادة القضايا العالمية من نظام الملكية الفكرية؛
 - مناقشة مفتوحة حول التحديات التي يطرحها نظام الملكية الفكرية والفرص التي يتيحها في العالم الحالي.
10. وفي كل جلسة من هذه الجلسات تولى منسق تقديم موضوع المناقشة، وعالج المتحدثون هذه المواضيع واختمت الجلسات بحصة "أسئلة وأجوبة"، حسبما سمح الوقت بذلك. وصُمم نسق الجلسات لتعظيم الاستفادة من الحوار فيما بين المتحدثين والمنسق والمشاركين، مما يعزز الفرص لمواصلة المناقشات على هامش المؤتمر.

11. وسجل الحدث حضور نحو 260 مشاركاً، بمن فيهم مندوبون من أكثر من 100 دولة عضواً. وشملت الدول الأعضاء المشاركة 26 مندوباً ممولاً من الويبو لحضور الدورة الثالثة والعشرين للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية المنعقدة في الفترة من 20 إلى 24 مايو 2019. وكان بإمكان المشاركين التسجيل من خلال صفحة المؤتمر الإلكترونية أو بصورة شخصية يوم انعقاد الحدث. وسُجِّلَت أكثر من 250 مشاهدة من خلال البث عبر الإنترنت وتواصل الفيديوهات المقدمة حسب الطلب تسجيل مشاهدات. وتتاح الفيديوهات المقدمة حسب الطلب على الرابط التالي:

<https://www.wipo.int/webcasting/en/index.jsp?event=WIPO/IPDA/GE/19#vod>

12. وفي مارس 2019، أطلق موقع الويبو صفحة² أنشئت خصيصاً لتقديم جميع المعلومات ذات الصلة بالمؤتمر. وأُتيح من خلال هذه الصفحة أيضاً برنامج الحدث والعروض بنسق باور-بوينت، حيثما أمكن.

13. وإضافة إلى الصفحة المشار إليها أعلاه، نجحت الأمانة في الوصول إلى جمهور أوسع نطاقاً للترويج لهذا الحدث، من خلال تقديم نشرات داخلية، وقوائم بريدية، ونشرات إعلامية وبوابات لوسائل الإعلام الاجتماعية من قبيل تويتر وفليكر، وكذلك بوابات لوسائل الإعلام المتعلقة بالملكية الفكرية.

14. ووزعت على جميع المشاركين حقيبة للترحيب بهم، تحتوي على مواد ترويجية. كما قُدمت إليهم أيضاً وحدة تخزين بيانات ناقل USB تحتوي على عروض بعض المتحدثين، وعلى معلومات عن أجندة التنمية وخدمات الويبو (نظام مدريد، نظام لاهاي، التحكم والوساطة، معاهدة التعاون بشأن البراءات).

15. وخلال يوم انعقاد المؤتمر والأسبوع الذي تلاه، أقيمت معارض وعروض في بهو مبنى أرباد بوكش في الويبو، من بيلاروس واليابان وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان مجموعة التعاون الاقتصادي فيما بين القارات (MIKTA) (المكسيك واندونيسيا وجمهورية كوريا وتركيا وأستراليا)، حول موضوع "الملكية الفكرية والرياضة". وكان موضوع المعارض يتماشى مع موضوع اليوم العالمي للملكية الفكرية لهذا العام، بعنوان "أكسب الذهبية: الملكية الفكرية والرياضة". وبالإضافة إلى ذلك، نظمت سلطنة عمان معرضاً للعطور والحناجر.

16. وعقب المؤتمر، أقام المدير العام، السيد فرانسيس غري، حفل استقبال حضره جمهور غفير.

17. وفي نهاية الحدث، وُزعت على جميع المشاركين دراسة استقصائية عن الرضا. ويشير ملخص نتائج الدراسة الاستقصائية، الوارد في شكل جدول في المرفق الثاني، والاتصالات الرسمية وغير الرسمية مع المشاركين، إلى أن المؤتمر كان ناجحاً.

² تتاح الصفحة الإلكترونية على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/2019/ip_development_conference.html

18. وترد أبرز أحداث المؤتمر وملخصات عروض المتحدثين في المرفق الأول بهذه الوثيقة.

19. إن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة ومرفقها.

[يلي ذلك المرفقان]

أبرز أحداث المؤتمر

كلمة الترحيب

20. ألقى كلمة الترحيب المدير العام للويبو، السيد فرانسيس غري. وأشار إلى التغيير في السياسات الذي يجري في العديد من البلدان النامية، التي كانت تعتبر الملكية الفكرية مجرد مسألة التزام، ولم تنظر فيها بطريقة عملية، حول الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الملكية الفكرية في التنمية وفي تحقيق أهداف مختلف البلدان النامية. وذكر أن تأثير الملكية الفكرية على التنمية غير مباشر، وذلك أساساً من خلال الابتكار والإنتاج الثقافي والإبداعي. وقد ساعد ذلك على اكتساب الميزة التنافسية التي يضيفها الابتكار أو الإنتاج الثقافي والإبداعي الجديدين على الشركات، أو التنبؤ بهذه الميزة. وذكر المدير العام أيضاً التحديات التي تواجهها البلدان النامية في السعي إلى الاستفادة من الملكية الفكرية، وهي: "1" أن الابتكار والإنتاج الثقافي نشاطان فائضان وهناك العديد من الأولويات العاجلة الأخرى للبلدان النامية التي يتعين عليها التنافس من أجل الموارد المتاحة؛ "2" وأن القدرة التجارية على الابتكار أو الإنتاج الإبداعي طويلة الأجل؛ "3" وأن البلدان النامية تواجه تحديات كبيرة مع سرعة التغيير التكنولوجي الذي يحدث في عالم تسوده العولمة؛ "4" وأن العالم يتسم بالمنافسة مع وجود تباينات كبيرة في الموارد المتاحة لتكريسها لمسألة الابتكار أو الإنتاج الثقافي ودور الملكية الفكرية فيما يتعلق بكل منها. ولطالما كان نهج الويبو هو تقديم مجموعة غنية من الخدمات لمعالجة كل عنصر من العناصر حيث ساهمت الملكية الفكرية في النظام الإيكولوجي للابتكار أو النظام الإيكولوجي للإنتاج الإبداعي، والطريقة التي ساهمت بها في ذلك. وسلط المدير العام الضوء أيضاً على أن أحد أهم إسهامات أجنحة التنمية للويبو، في المنظمة هو تعميم التنمية في جميع أنشطتها وبرامجها، وهو ما يُعتبر إنجازاً كبيراً.

الملاحظات الاستهلاكية التي أدلى بها سعادة السفير السيد حسن كليب، سفير جمهورية إندونيسيا وممثلا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، ورئيس اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

21. ألقى الملاحظات الاستهلاكية صاحب السعادة السفير حسن كليب، الذي رحب بمقترح عقد هذا المؤتمر. وسلط الضوء على الحاجة إلى التقييم والمناقشة والحوار بين المجتمعات وفيما بينها لتمكين تدفق المعلومات والمعارف أقل تقييداً بكثير مما هو عليه. وكان مفهوم حقوق الملكية الفكرية يستند إلى فكرة أنه سيزيد من الرفاهية والابتكار. وفي الوقت الذي يواصل فيه العالم التحرك نحو تحقيق أوجه تكامل أكبر، ويواجه الجميع التحديات الملحة التي تطرحها التبعيات المتبادلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالصحة العامة العالمية وتغير المناخ، فإن المؤتمر سيستفيد أيضاً من الفرصة لمناقشة كيفية الاستفادة من الابتكارات التي تمتلك أعلى قيمة من حيث مساهمتها في مواجهة التحديات العالمية التي يواجهها المجتمع. وأكد سعادة السفير أن المؤتمر قد أتاح حواراً مفتوحاً اكتسب قيمة وأهمية كبيرتين للربط ما بين الملكية الفكرية والتنمية.

كلمة من شخصية رفيعة المستوى، صاحب السعادة السيد تريوان مناف، رئيس الوكالة الوطنية للاقتصاد الإبداعي في جمهورية إندونيسيا

22. ذكر السيد تريوان مناف أن هذا المؤتمر جاء في الوقت المناسب للغاية وأنه كان فرصة لتعكس صورة البيئة المتغيرة التي تعمل فيها الملكية الفكرية حالياً ولتجري مناقشتها. وأبرز كذلك أن الدافع وراء تطور الملكية الفكرية مستمر أيضاً في سياق الملكية الفكرية في صناعات حق المؤلف والإبداع، وعرض وجهة نظر إندونيسيا في هذا الصدد. وذكر أن إندونيسيا قد أنشأت وكالتها الوطنية للاقتصاد الإبداعي (BEKRAF) في عام 2015 لتنسيق صنع السياسات الوطنية والاستراتيجيات من أجل دعم إنشاء سلع وخدمات ثقافية وطنية وتسويقها على الصعيدين المحلي والخارجي. وذكر أن هناك حاجة إلى معالجة مسألة تنظيم حقوق المؤلف والمنتجات الإبداعية فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وما إذا كان للذكاء الاصطناعي نفس معايير الأصالة التي يتمتع بها المؤلفون والمبدعون من البشر. فقد أدى ظهور الذكاء الاصطناعي والمنصات الرقمية الجديدة مع الإنترنت فائقة السرعة إلى تغيير طريقة توزيع واستهلاك المنتجات القائمة على حق المؤلف، من الكتب إلى الأفلام والموسيقى. وشجع السيد تريوان على المناقشة وتبادل وجهات النظر في إطار الجلسة المعنونة: "كيفية استفادة الإبداع من نظام الملكية الفكرية"، لتحسين فهم دور نظام الملكية الفكرية وأهميته كوسيلة لتعبئة الإمكانيات الاقتصادية للقطاع وتحقيق نموه المستدام في بيئة معقدة وسريعة التغير.

الكلمة الرئيسية من صاحبة السعادة السيدة أمينة ش. محمد، سكرتيرة مجلس الوزراء، في وزارة الرياضة والثقافة والتراث في جمهورية كينيا

23. ألفت الكلمة الرئيسية السيدة أمينة محمد، سكرتيرة مجلس الوزراء للرياضة والثقافة والتراث في جمهورية كينيا. وذكرت أن الإقرار بالحاجة إلى حقوق الملكية الفكرية لحماية الاختراعات والأعمال الإبداعية للأفراد والشركات قائم منذ عقود. وإن هذه الحاجة قد اكتسبت أهمية لم يسبق لها مثيل في العصر الحالي، إذ أصبح رأس المال المعرفي، وهو نتاج العقل، بصورة متزايدة أساساً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ونتيجة لذلك، أصبحت قضايا إنشاء أنظمة الملكية الفكرية وتقييمها وحمايتها واستغلالها محممة للغاية. وفي هذا السياق، تؤدي الويبو دوراً حاسماً في إنشاء نظام قوي لحقوق الملكية الفكرية يعزز نظاماً بيئياً مفضياً إلى الابتكار. وتعكس الزيادة الهائلة في تطبيقات الملكية الفكرية الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا والابتكار في الاقتصاد العالمي وفي الحياة اليومية، وهي أهمية في الابتكار والملكية الفكرية ستستمر باستمرار سعي البشرية إلى الاستجابة للتحديات العالمية الحاسمة في العصر الحالي. ويمكن لهذه التطبيقات أن تحسن التغير المناخي والصحة العالمية والأمن الغذائي. وأبرزت أنه مع واقع اليوم، من المهم زيادة إثراء التعاون بين الويبو والدول الأعضاء فيها. كما ينبغي تعزيز الموارد المخصصة للمساعدة الفنية وتكوين الكفاءات وتوجيهها نحو البلدان النامية من أجل إنشاء نظام سلس للملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم وهو ما كان ضمن النتائج المرجوة. ومع ذلك، فقد استمر التقدم في جدول الأعمال العالمي في مواجهة تحديات بسبب وجود فشل في السوق، حيث تُخصص موارد المبتكرين من الأفراد أو الشركات فقط عندما يكون لديهم يقين بحماية استثماراتهم، ومن كسب عوائد جيدة من تلك الاستثمارات. وقدمت السيدة أمينة محمد أيضاً بعض الأمثلة عن التحديات القائمة في قطاع الرعاية الصحية وتغير المناخ والأمن الغذائي. وسلطت الضوء على الحاجة إلى الاعتراف بحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي والموارد الوراثية ومناقشتها. ومع استمرار تطور نظام الملكية الفكرية استجابة للبيئة العالمية المتغيرة، فقد نشأت تحديات وفرص كبيرة. أولاً، النشأة السريعة للتكنولوجيات السريعة التي كان لها تأثير هائل على أنظمة

الملكية الفكرية الحالية. وشكلت هذه التكنولوجيات تحديات فريدة أمام صياغة السياسات وإفادها. ثانياً، إن أحد التحديات الرئيسية هو حقيقة أن الملكية الفكرية قد أصبحت ذات طابع عالمي بصورة متزايدة، في حين أن أنظمة حماية الملكية الفكرية ظلت إلى حد كبير قائمة على أساس البلد والمنطقة. وحقوق حماية الملكية الفكرية الممنوحة في ولاية قضائية واحدة قد لا تكون قابلة للتطبيق في مكان آخر، وهو أمر لم يكن مفيداً للابتكار والإبداع والأعمال التجارية. ثالثاً، يمكن أن يواجه الابتكار عوائق بسبب نظام حماية الملكية الفكرية، المحبط أو الساحق. ويمكن أن تؤدي الحماية الضعيفة للبراءات إلى ابتكار دون المستوى الأمثل، في حين أن حقوق البراءات القوية جداً تجعل الأعمال الابتكارية المتتالية أكثر تكلفة، مما يجعل من المبرر اتباع نهج معتدل لتحقيق التوازن الصحيح. وبالمثل، فإن أنظمة حماية الملكية الفكرية الغامضة أو الواسعة لا تدعم النمو خاصة بالنسبة لبراءات البرمجيات. وأخيراً، تظل الفجوة بين الجنسين في النفاذ إلى حقوق الملكية الفكرية واستخدامها تشكل تحدياً كبيراً على الرغم من أن العالم يستفيد من عمل المخترعات والمصمات والفنانات. وهذه الفجوة بين الجنسين مهمة إلى حد كبير، لأن المساواة بين الجنسين حق من حقوق الإنسان وأيضاً لأن مساهمة المرأة الكاملة في الابتكار والإبداع مفيدة للجميع، وذلك وفقاً للإحصاءات. واختتمت السيدة محمد بتقديم تشجيعها لحقيقة أن الأفكار التي ستولد خلال المؤتمر ستساعد على تعزيز نظام الملكية الفكرية في بيئة سريعة التغير، لصالح المجتمع العالمي ككل.

الجلسة 1 – كيفية استفادة الابتكار من نظام الملكية الفكرية

24. عقب الجلسة الافتتاحية للجلسة الأولى التي حملت عنوان: "كيفية استفادة الابتكار من نظام الملكية الفكرية". وتولى السيد يوشيوكي تاكغي، مساعد المدير العام، قطاع البنية التحتية العالمية في الـويو، تنسيق المناقشة خلال تلك الجلسة. وكان من بين المتحدثين السيدة فرناندا دي نيغري، مديرة قسم دراسات الإنتاج والابتكار، في معهد البحوث الاقتصادية التطبيقية في برازيليا، والسيدة مارزينا آنا ويريزا، أستاذة الاقتصاد ومديرة معهد بحوث الاقتصاد العالمي، وعميدة كلية الاقتصاد العالمي، في جامعة وارسو للاقتصاد في بولندا، والسيد دومينيك فوراي أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد وإدارة الابتكار في مدرسة لوزان الاتحادية للعلوم التطبيقية (EPFL). وتناول المتحدثون موضوع الجلسة من خلال وصف عوامل وشروط الابتكار وسياساته، كما تطرقوا إلى الجيل الجديد من التكنولوجيات والزخم المرافق لها في الابتكار والشمول الذي يمثل تحدياً بالنسبة للتنمية.

25. وركز عرض السيدة دي نيغري على محركات الابتكار. وقدمت لمحة شاملة عن المؤلفات التجريبية بشأن هذا الموضوع وسلطت الضوء على أن المحاولات الأولى لتقييم أثر حقوق الملكية الفكرية على الابتكار قد أجريت باستخدام دراسات استقصائية. وأعطت أمثلة عن الدراسات التي حاولت تقييم أثر التغييرات الرئيسية في السياسات من حيث النتائج ومن حيث زيادة البحث والتطوير أو استثمارات البراءات؛ والدراسات التي استخدمت البيانات عبر الوطنية من أجل تقييم أهمية حقوق الملكية الفكرية بالنسبة للابتكار؛ والمؤلفات المتعلقة بمدى عرقلة شفرات الملكية الفكرية لنشر التكنولوجيات الجديدة؛ والمناهج الأخرى مثل بعض الأبحاث حول كيفية تقييم آثار أنظمة البراءات في محاكاة استثمارات البحث والتطوير، مع التركيز على ما يلي: "1" كيفية تأثير وظيفة الكشف في نظام البراءات على استثمارات البحث والتطوير، "2" وإلى أي مدى تكون حماية البراءات أقوى من كل النواحي، وفعالة في إجراء مزيد من البحث والتطوير. وعرضت السيدة دي نيغري كذلك حالة البرازيل وسلطت الضوء على بعض الشروط التي تكون أهميتها من أهمية البراءات، من أجل تشجيع الابتكار في البرازيل. وهي كالآتي: "1" رأس المال البشري؛ "2" والبنية التحتية والمرافق البحثية؛ "3" وبيئة العمل الجيدة في البلد؛ "4" والسياسات العامة. وتلك الشروط عوامل مهمة للغاية، إلى جانب قانون البراءات الجيد وحماية الملكية الفكرية. (يُنصح عرض

السيدة دي نيغري على الرابط التالي:

[.https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443915](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443915)

26. وتمحور عرض السيدة ويريزا حول الثورة الرقمية والاختراع. وركزت على أوروبا، لا سيما على الاختراعات الأوروبية المسجلة والمودعة لدى المكتب الأوروبي للبراءات، وعلى أوروبا الوسطى والشرقية، ولا سيما بولندا، مستخدمة ذلك كمثال لإبراز كيفية تأثير الثورة الرقمية على منح البراءات وعلى أنواع الآثار على الابتكار التي قد تترتب عليها. وكان للعرض هدفان وهما: "1" إظهار ديناميات مجالات التكنولوجيا المختلفة وكيفية ارتباطها بالثورة الصناعية الرابعة، "2" وإظهار أداء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية الأخرى وتقديم بذات عن تخصصها من حيث منح البراءات والبراءات ذات الصلة بالثورة الصناعية الرابعة، باستخدام بيانات من المكتب الأوروبي للبراءات. وألقت الضوء كذلك على بعض التحديات التي تواجه حماية الملكية الفكرية في العصر الحالي، من قبيل ما يلي: "1" قد لا يهتم المبتكرون بتسجيل براءة حلولهم الجديدة بسبب مقدار الوقت اللازم لإكمال إجراءات البراءات، في حين أن مجال التكنولوجيا والتكنولوجيات الرقمية يشهد تغيراً سريعاً؛ "2" وفي بعض الأحيان قد لا تكون حماية الابتكار الرقمي (مثل البيانات الضخمة) ممكنة؛ "3" وإن مسألة نشر الابتكار وتقليده أسرع مما كانت عليه من قبل. ومن الضروري حماية المبتكرين، ولكن في الوقت نفسه، هناك حاجة إلى سد الفجوة الرقمية على مستوى العالم وفي أوروبا. وبالتالي، فهناك حاجة إلى تقديم تنازلات لحماية الابتكارات، ولكن أيضاً للسماح بنشرها. (يُتاح عرض السيدة ويريزا على الرابط التالي:

[.https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443932](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443932)

27. وأبرز السيد فوراي مدى التحديات التي ستطررها الثورة الرقمية الجديدة أمام كل من نظام البراءات والابتكار والمنافسة وسياسات رأس المال البشري. وإن البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي من التكنولوجيات الأساسية التي أهلها الاقتصاديون كتكنولوجيا للأغراض العامة (GPT) مثل التكنولوجيا العامة، أو كما يطلق عليها في الاتحاد الأوروبي، تقنية تمكين رئيسية. وتشهد تكنولوجيا الأغراض العامة تحسناً بل وتشهد أيضاً انتشاراً في مختلف القطاعات. ولن يتحقق نمو الإنتاجية المتوقع فقط من خلال إدخال تحسينات أساسية على الذكاء الاصطناعي، ولكن من خلال عمليات النشر كلها، مما يعني أن الذكاء الاصطناعي له تطبيقات في عديد من القطاعات مثل الرعاية الصحية والنقل والبحث والتطوير والتسويق والبيانات الضخمة، وما إلى ذلك. وهذا ما يُعرف بالفوائد الخارجية من تطوير الذكاء الاصطناعي، والتي من شأنها أن تفيد القطاعات الأخرى. وأكد العرض على الحاجة إلى إيجاد توازن جيد بين الحوافز من أجل الابتكار وتوليد فوائد للمبتكرين، وتعظيم الفوائد غير المباشرة والنشر. وإن تكنولوجيا الأغراض العامة متقدمة للغاية، حيث دخل معظم منتجي ومخترعي الذكاء الاصطناعي أسواق التطبيقات. ومثال على ذلك، شركة غوغل، التي كانت تعمل على تطوير الذكاء الاصطناعي وأيضاً على تطبيقات في الرعاية الصحية والتنقل والخدمات المالية وغيرها. وإن رواد الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة يتجهون أيضاً نحو قطاع التطبيقات، وهو ما يمثل في نظر السيد فوراي مشكلة. ويمثل التحدي الثاني في أن المحتوى التكنولوجي للابتكارات القائمة على الذكاء الاصطناعي يطرح تحدياً أمام سياسة الملكية الفكرية لأنها لا تشير بوضوح إلى أن البراءات كانت مركزية. وأخيراً، فإن الذكاء الاصطناعي أداة بحث. وفي إطار تناول هذه التحديات، كان من المهم تسليط الضوء على الطريقة التي يمكن بها للبلدان الأقل نمواً استخدام الذكاء الاصطناعي والإسهام في الابتكار والنمو. أولاً، أصبحت البيانات مهمة للغاية، وأصبحت جميع القضايا المتعلقة بخصوصية البيانات وأمنها تمثل تحدياً كبيراً لجميع البلدان لأن البيانات قد أصبحت مصدر الميزات التنافسية بالنسبة للعديد من الشركات. ثانياً، تكتسي الاستراتيجيات التي تجمع بين الديناميكية والشمول

أهمية، وبالتالي ينبغي بناء أنظمة مصغرة للابتكار حيث يمكن أن تكون هناك ديناميكية وحيث يمكن قطاع التكنولوجيا الفائقة والقطاعات التقليدية من التحاور والتواصل. ولا يتعلق الابتكار بالتكنولوجيا الفائقة فحسب، بل يتعلق أيضاً بتكوين المهارات والكفاءات الإدارية الأفضل ونشرها. (يُتاح عرض السيد فواري على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443931).

28. وتلت العروض مناقشات، وأدلى عدد قليل من المشاركين بتعليقاتهم. وأبرز البعض منهم أهمية التعليم والاستثمار في الشباب من خلال إدراج أدوات الذكاء الاصطناعي ودمجها في الأهداف طويلة الأجل للتعليم وتطوير الأسس. وأثار آخرون تساؤلات حول مفهوم فك الارتباط في سياق النفاذ إلى الأدوية، والأحكام الإضافية في اتفاق تريبس (TRIPS Plus) والمتعلقة بخصوصية البيانات وكيفية نشر التكنولوجيا باستخدام تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي الأجنبية التي يجري تطويرها في سياق البلدان النامية.

29. وأوضح المتحدثون أن فك الارتباط هو الفصل بين السعر والتكلفة. ومن الصعب للغاية الحصول على فكرة واضحة حول تكاليف البحث والتطوير في صناعة الأدوية، وإذا كانت التكاليف مرتفعة، فيجب أن تكون الأسعار أعلى من التكلفة على الأقل لتمكين الشركات من استرداد التكاليف للابتكار مرة أخرى. ومن المهم أيضاً وجود أرقام واضحة حول تكاليف البحث والتطوير في صناعة المستحضرات الصيدلانية لتحليل كيفية تقليل هذه التكاليف. وفيما يتعلق بالأحكام الإضافية في اتفاق تريبس، ذكر المتحدثون أن التحدي الذي يواجه أي بلد نام هو التفكير في آليات جديدة للوصول إلى الأدوية المبتكرة وبعض الآليات الجديدة، فمثلاً يمكن أن يكون الترخيص غير الحصري لجميع الشركات العامة لإنتاج الأدوية بتكاليف هامشية وبأسعار منخفضة، آلية جيدة.

الجلسة 2 – كيفية استفادة الإبداع من نظام الملكية الفكرية

30. تولت السيدة سيلفي فورين، نائبة المدير العام لقطاع حق المؤلف والصناعات الإبداعية في الويبو، دور المنسقة في الجلسة الثانية بعنوان "كيفية استفادة الإبداع من نظام الملكية الفكرية". وكان من بين المتحدثين السيد فانوس جامس، أستاذ سابق في جامعة كينجستون للتكنولوجيا في جامايكا، والسيدة ريت توسي، أستاذة في جامعة بورنموث، ومديرة مشاركة في مركز سياسة الملكية الفكرية وإدارتها، المملكة المتحدة، والسيد عزيز دينغ، مستشار فني رئيسي في وزارة الثقافة والصناعات الإبداعية والملكية الفكرية في جمهورية السنغال. وقدم المتحدثون وجهات نظر سياساتية واقتصادية فيما يتعلق بدور حق المؤلف في الاقتصاد الإبداعي، وكذلك كيفية مساهمة حق المؤلف في تنمية الصناعات الثقافية وأيضاً في تطوير اقتصاد بلد ما.

31. واستندت المناقشة في هذه الجلسة إلى الأسئلة التي وجهتها منسقة الجلسة إلى المتحدثين. وكان لكل متحدث ثلاثة أسئلة تناولوها في عروضهم. ولم تُقدم أي عروض بنسق باور-بوينت خلال هذه الجلسة.

32. ووجهت السيدة فورين ثلاثة أسئلة إلى المتحدث الأول، السيد دينغ، وهي كالآتي:

- بما أن تنمية الصناعات الثقافية مسألة ذات أولوية عالية في السنغال، فكيف تُراعى في السياسات؟ وهل يمكنكم، بصفتكم أحد العناصر الفاعلة الرئيسية في دوركم داخل وزارة الثقافة والاتصال، مشاركتنا النهج الذي تسلكه السنغال في هذا الصدد؟
- هل تتوقع السنغال أن تؤدي الصناعات الإبداعية دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية للبلد؟
- ما هي العناصر الرئيسية لبيئة عمل فعالة في قطاع الصناعات الإبداعية؟

33. ذكر السيد عزيز دينغ أنه في السنغال تحاول إدراج القضايا المتعلقة بالثقافة على المستوى الوطني، وحاولت في السنوات الأخيرة إدراج السياسات الثقافية على المستوى الإقليمي، كجزء من المنطقة الاقتصادية والنقدية لغرب أفريقيا. وقد بدأت السنغال في اتباع نهج اقتصادي نحو الثقافة ولاحظت الدور المهم الذي أدته الملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، حاولت السنغال فهم أهمية التقاليد في أفريقيا، وكيف عاش الفنانون تقليدياً وكيف كانوا يتقاضون أجراً، بحكم أن منطقة غرب أفريقيا قد واجهت انقسامات طبقية. وذكر السيد دينغ كذلك أن البنية التحتية مسألة أساسية في البلدان النامية، عند النظر في الدور الإقليمي لهذه السياسات. وإن التدريب مهم أيضاً، لأنه من الضروري الاستفادة من جميع النتائج الناجمة عن مجتمع المعلومات والمعرفة. ومن بين هذه النتائج مسألة أن المعرفة والإبداع في مجال الملكية الفكرية سيؤديان دوراً استراتيجياً أساسياً إذا عرف المرء كيفية الاستفادة منها. وإن أفريقيا تتمتع بإمكانات جبارة من حيث الإبداع، وإنما على قدم المساواة مع بقية العالم ولكن عليها أن تستفيد إلى أقصى حد من ذلك الإبداع. أما فيما يتعلق بالتمويل الثقافي، فلا بد أن تتخذ الدولة إجراءات للنهوض بالثقافة، ولا بد من التأكيد على أهمية البيانات الإحصائية؛ فهناك نقص في هذه البيانات في أفريقيا، وفي ظل عدم وجود إحصائيات، من الصعب فهم طريق المضي قدماً.

34. ووجهت السيدة فوربين الأسئلة التالية إلى السيدة ريت توسي:

- ليس من السهل قياس العلاقة بين حق المؤلف والإبداع. ما هي حسب رأيكم، كمختصة في الاقتصاد، أهم وظائف حق المؤلف في الاقتصاد الإبداعي؟
- في 15 مايو 2019، بيع مصنف جيف كوتز "الأرنب" في مزاد نظمته دار المزادات كريستيز في نيويورك بمبلغ قياسي قدره 91 مليون دولار أمريكي. ولم يستطع أي مصنف فني لفنان لا يزال على قيد الحياة أن يجلب هذا القدر من المال في مزاد علني. فما رأيكم في هذا الحدث غير المسبوق؟ وإلى أي مدى يمكن أن يعزى ذلك إلى حق المؤلف أو إلى عوامل أخرى؟ وهل هذا الحدث خبر سار للمجتمع الإبداعي في العالم؟
- أشرتم في بحثكم إلى أن الفنانين يواجهون تحديات عند التفاوض مع الشركات الكبرى. كيف يمكن للفرد تعزيز مركزه التفاوضي كمبدع؟ وما هو دور شركات تحصيل الإتاوات في هذا الصدد؟ وماهي ستكون نصيحتكم للمبدعين في العالم النامي؟

35. ذكرت السيدة توسي أن إرساء حقوق الملكية للمؤلفين وفناني الأداء أمراً ضرورياً لأي تجارة. ولطالما دعم الاقتصاديون وجود حقوق الملكية. والسؤال الذي يُطرح هو نوع حقوق الملكية وكيفية سيرانها، لأنه إذا كانت هناك حقوق ملكية، فهناك حاجة إلى وجود مؤسسات لممارسة تلك الحقوق وإنفاذها. وأعربت عن اعتقادها أن حق المؤلف وحقوق المؤلفين موجودة لفائدة لفنانين المبدعين وفناني الأداء من جميع الفئات لتمكينهم من التعامل في السوق مع المستخدمين من

جميع الفئات، بدءاً من مروجي الحفلات الموسيقية إلى صناعة الألعاب. وتجدر الإشارة أيضاً في هذا السياق إلى أن حقوق المؤلف تشكل مجموعة من الحقوق. وهي عدد هام وكبير من الحقوق يتزايد مع تطور التكنولوجيات الجديدة، ومن الضروري تناول تلك الحقوق المطبقة في الوسائط المختلفة بنتائج وقيمة اقتصادية مختلفة في الأسواق المتنوعة التي تعمل فيها. وحسب رأي السيدة توسي، فقد ساعد حق المؤلف المبدعين على كسب إتاوات على مصنفاتهم، لكنه لم يضمن قيامهم بذلك. وإجابة على السؤال الثاني، ذكرت أن المزايدات كانت مخصصة في العادة للمصنفات التي قام أصحابها ببيعها وليس منتجها. وفي هذه الحالة، تنطبق إعادة بيع حقوق الفنان أو حق التتبع، وفي العديد من البلدان لم تكن جزءاً من قانون حق المؤلف، كما كان الحال في المملكة المتحدة. وذكرت أيضاً أن الأبحاث التي أجريت بشأن إعادة بيع حقوق الفنانين أظهرت دائماً أن الفنانين الذين لم يستفيدوا من ذلك ليسوا فنانين على قيد الحياة. وعادة ما يكون المستفيدون هم الورثة، ولأن حق المؤلف استمر لفترة طويلة، فقد يكون الورثة من الأحماد وما إلى ذلك. ورداً على السؤال الثالث، ذكرت السيدة توسي أن أي منظمة تتفاوض بشكل جماعي على معدلات استخدام مصنفات الأعضاء، مثل النقابات أو الجمعيات المهنية، تتمتع بوضوح أقوى من الفنان العادي بمفرده. وإن منظمات الإدارة الجماعية مهمة للغاية فيما يتعلق بالترخيص الجماعي وإنفاذ الحقوق المختلفة التي يشهها حق المؤلف. وتتعامل منظمات الإدارة الجماعية مع أنواع مختلفة من الحقوق، وبالتالي فقد تكون أكثر كفاءة إذا تخصصت في مجموعة محددة من الحقوق. وحق المؤلف ليس بسياسة وضعت لتصحيح عدم المساواة بين الناشرين والمؤلفين. وإنما الحل في قوة المساومة يرجع إلى تنظيم الأسواق وهي عرضة للاحتكار، خاصة في ظل عالم رقمي. وقد حان الوقت لفهم الاقتصادات القائمة على المنصات. ومن المهم أن يتمتع الأفراد بحقوق وأن تُشرع تلك الحقوق بشكل صحيح، لكنها لا تتعامل مع عدم المساواة في السوق. والطريقة الوحيدة لمعالجة ذلك، هي اللجوء إلى سياسة المنافسة.

36. ووجهت السيدة فوربين ثلاثة أسئلة إلى السيد فانوس جامس، وهي كالاتي:

- ما دور حق المؤلف في بلدان صغيرة مثل ترينيداد وتوباغو حيث يتمتع الإبداع، وخاصة في الموسيقى، بإمكانات كبيرة؟
- هل للسياسات المتبعة حتى الآن في الإطار القانوني لحقوق المؤلف أي تأثير اجتماعي أو اقتصادي يعزز تنمية البلد؟
- بالنسبة لسوق صغيرة مثل ترينيداد، إلى أي مدى تعتقدون أن حق المؤلف يمكن أن يؤدي دوراً في بناء اقتصاد إبداعي قابل للتوسع مستفيداً من مزايا السوق القائمة على ديناميكية إقليمية؟

37. تناول السيد جامس الأسئلة، وذكر أن مشاكل التنمية الاقتصادية الأساسية في منطقة الكاريبي هي البطالة الهيكلية وهجرة الأدمغة، إلى جانب درجة عالية من الاعتماد على الواردات. وحل المشكلة الأولى، كانت هناك حاجة إلى تجميع رأس المال، وزيادة الإنتاجية، وزيادة المخرجات، وزيادة الدخل وخلق فرص عمل جيدة. ومع ذلك، عندما حقق الاستثمار والدخل نمواً، تُرجح مباشرة، بسبب الاعتماد على الواردات، إلى ارتفاع الواردات التي خلقت عجزاً في ميزان المدفوعات وتساعد الديون الخارجية. وحل هذا الجزء من المشكلة، كان من الضروري احتواء الإنفاق والحد من نمو الدخل للحفاظ على الواردات بما يتماشى مع القدرة على التصدير. وكان هذا هو التناقض الأساسي للتنمية ولم يكن لذلك إلا حلاً واحداً فقط، وهو إنتاج حصة كبيرة من رأس المال استُغل للاستخدام المحلي وللصادرات. ويمكن لبلد صغير في هذا السيناريو أن يتنافس بالاعتماد على ثقافته ومواهبه الإبداعية ومعرفته المحلية وما إلى ذلك. والملكية الفكرية هي مسألة مهمة في هذه الممارسة التنافسية لأنه بمجرد وجود الملكية الفكرية، تكون لدى المبدعين فرصة كبيرة لتحويل إبداعاتهم إلى دخل. ومن المهم أن نتذكر أن الأسواق هي

مؤسسات تُتداول فيها حقوق الملكية. وذكر السيد جامس كذلك أن الأشكال الرئيسية لرأس المال التي يمكن للاقتصادات الكاربية إنتاجها بشكل تنافسي هي رأس المال البشري والملكية الفكرية المرتبطة بالابتكار. وإن الصناعات الرئيسية التي لديها القدرة على إنتاج واستخدام وتصدير رأس المال، لم تكن تمثل الجهات المصدرة عادة للزراعة والتعدين والصناعات التحويلية، بل هي الصناعات الخدمية مثل التعليم والرعاية الصحية والصناعات الإبداعية (القائمة على حق المؤلف) وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأنشطة المرتبطة بالسياحة. وهذا التجمع المنتج لرأس المال هو المحرك الرئيسي لنمو منطقة البحر الكاريبي. وكجزء من عملية التقدم المؤسسي واسع النطاق، فإن التطوير الدولي المنسق لنظام حماية الملكية الفكرية يمثل حافزاً كبيراً لإنتاج أصول الملكية الفكرية وتوظيفها بواسطة هذه الصناعات. ومن خلال حماية أصول الملكية الفكرية للمبدعين في جميع الأسواق، ساعدت حماية الملكية الفكرية المنسقة على تحويل الأفكار المبتكرة المحلية إلى أصول رأسمالية قابلة للتطبيق التجاري والتي يمكن تداولها في الأسواق المحلية والعالمية. وأدت حماية الملكية الفكرية المنسقة إلى ما يلي: "1" تقديم معلومات فنية مفيدة؛ "2" وزيادة قيمة الأصول القابلة للاستخدام في تمويل الاستثمار؛ "3" وزيادة النفاذ إلى الواردات التي تعزز الإنتاجية من خلال منح الثقة لأصحاب الحقوق الأجنبية عند اتخاذ القرارات التجارية وزيادة النقل الداخلي للتكنولوجيا والمهارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر؛ "4" وتعزيز الصادرات من خلال زيادة ثقة أصحاب أصول الملكية الفكرية في جلب ابتكاراتهم إلى السوق؛ "5" وتيسير تمايز المنتجات الذي يشجع التجارة داخل الصناعة. وسهلت حماية الملكية الفكرية المنسقة أيضاً عملية التطوير المؤسسي وتقليل عدم المساواة في الأصول. ويقدر تحقق ذلك بشكل أفضل عندما اقترن بتدابير شاملة لزيادة فرص الحصول على تمويل الاستثمار. ولم يكن ذلك التمويل تضخيمياً. وبمجرد تشغيل أصول الملكية الفكرية، تزيد إنتاجية استخدام الموارد وزيادة الإنتاج وخفض مستوى الأسعار كجزء من الحل العام لمشاكل التنمية.

38. وتلت العروض مناقشات؛ فقد أثار بعض المشاركين أسئلة فيما يتعلق بحقيقة أنه في سياق بعض البلدان الأفريقية، كان هناك بالفعل دافع للإبداع نظراً لأن هناك الكثير من الدراسات السلبية بشأن الملكية الفكرية وإن ذلك يشكل عقبة أمام إنشاء سوق للإبداع المحلي. وأشارت أسئلة أخرى إلى حقيقة أن الشركات الكبرى لها خبرة أكبر فيما يتعلق بالملكية الفكرية، وأنه إذا كان السوق ينمو قبل إنشاء المؤسسات بهدف تعزيز التنمية، فقد يكون من الأفضل أن تضع مسألة الملكية الفكرية جانباً.

39. ورداً على ذلك، ذكر السيد دينغ أن البلدان الأفريقية أصبحت تدرك أهمية الملكية الفكرية وما يسفر عنها. وأصبحت أيضاً أكثر وعياً بحقيقة أن بعض المجتمعات الغربية قوية جداً وتدير جزءاً من حقوقها بطريقة مشكوك فيها إلى حد ما، على سبيل المثال، حقوق الأقمار الصناعية. وذكر السيد جامس بدوره أنه في سياق بلدان منطقة الكاريبي، بمجرد دخول اتفاق تريبس حيز النفاذ وتنسيق الجهود المبذولة لجمع الإتاوات في جميع أنحاء العالم، كان هناك تدفق هائل صافٍ من الإتاوات إلى شمال الأطلسي، لفائدة الشركات الكبيرة، وكانت التدفقات الصغيرة جداً قادمة إلى منطقة الكاريبي. وكان هناك عجز هائل. ولحل هذه المشكلة، لا بد من تطوير نفس القدرة الرأسمالية المحلية التي ذكرها في عرضه، ويمكن القيام بذلك من خلال التعاون والتنسيق المكثف مع بقية العالم. ومن شأن هذا التعاون أن يوفر القدرة على الابتكار من الناحية المحلية وليس على المستوى الدولي. وأضافت السيدة توسي أن قلة قليلة من الدول الأوروبية في مناطق قليلة للغاية مصدرة صافية. وعلى سبيل المثال، فإن السويد والمملكة المتحدة هما المصدران الصافيان الوحيدان للموسيقى. أما في كل مجال من المجالات الأخرى، فقد استحوذت الولايات المتحدة أساساً على كل شيء، وهو ما يشكل اقتصاداً كبيراً. وذكر المتحدثون في الختام أن

دعم المخرجات الثقافية مسألة مهمة، ومن الضروري حل مشكلة عدم مصداقية نظام حق المؤلف الموجود اليوم. كما ذكر المتحدثان أن بناء قدرات الفنانين والمبدعين أمر مهم.

الجلسة 3 – كيفية استفادة القضايا العالمية من نظام الملكية الفكرية

40. تولى تنسيق الجلسة الثالثة السيد منليك أيجو غيتاهون، مساعد المدير العام، قطاع القضايا العالمية، الويبو. وكان المتحدثون هم: السيد بيتر ك. يو، أستاذ في القانون والاتصالات، ومدير مركز القانون والملكية الفكرية، في كلية الحقوق بجامعة تكساس إيه أند إم، فورت وورث، الولايات المتحدة الأمريكية، والسيدة كارولين نكوي، أستاذة جامعة كيب تاون، جنوب أفريقيا، والسيد / خافيير سوبا، أستاذ مشارك في جامعة الحقوق في ستراسبورغ، ومنسق أكاديمي ومسؤول علمي في مركز الدراسات الدولية للملكية الفكرية (CEIPI)، ستراسبورغ، فرنسا، والسيدة سويزي مون، مديرة البحوث في مركز الصحة العالمي في المعهد العالمي للدراسات الدولية والإيمائية، جنيف. وتناولت هذه الجلسة الطرق العملية التي يمكن للملكية الفكرية أن تفيد بها التنمية، ولا سيما القضايا العالمية.

41. وقدم السيد يو عرضاً عن المفاوضات الدولية بشأن الملكية الفكرية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وذكر أن الملكية الفكرية كانت إيجابية بالنسبة للتنمية لأنها ضرورية لجذب الاستثمارات. ومع ذلك، فإن الحاجة إلى حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تعتمد على عاملين وهما: "1" الحصول على قدرة تقليدية؛ "2" وجود سوق كبير بما فيه الكفاية. وبدون هذه الشروط المسبقة، من الصعب القول إن الملكية الفكرية جيدة أو سيئة بالنسبة للتنمية لأنها تعتمد على السياق المحلي لبلد ما. لذلك، من المهم فهم طريقة تصميم نظام الملكية الفكرية خصيصاً وفقاً للظروف المحلية. وكان الهدف من عرض السيد يو هو ربط النقاش حول كيفية تطوير نظام الملكية الفكرية بشأن التفاوض على اتفاقيات الملكية الفكرية في ضوء أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وذكر أيضاً أن هناك استراتيجيات مختلفة يمكن من خلالها إعادة تنظيم المفاوضات بشأن الملكية الفكرية أو تصميم نظام الملكية الفكرية استناداً إلى أهداف التنمية المستدامة. وتمثل الاستراتيجيات فيما يلي:

- تعزيز أوجه المرونة داخل نظام الملكية الفكرية، سواء التي تستند إلى معايير اتفاق تريبس أو على أحكام الاتفاقيات الإضافية لاتفاق تريبس والخاصة بالملكية الفكرية.
- تعزيز المقترحات المؤيدة للتنمية على المستوى الدولي، مثل معاهدة مراكش.
- ضمان الدعم المتبادل مع الاتفاقيات الدولية الأخرى. فلا يمكن أن تكون الملكية الفكرية بمعزل عن الاتفاقيات الدولية الأخرى، وإنه من المفيد للغاية التمكن من ربط اتفاقيات الملكية الفكرية باتفاقيات أخرى.
- ضمان عملية شفافة للاتفاقيات التجارية، إذ إن الشفافية وسيلة جيدة للغاية لتوفير المشاركة الشاملة.
- إدخال تدابير تكميلية. ففي كثير من الأحيان يجري التركيز على معايير الملكية الفكرية الحالية ولكن من المهم للغاية التفكير في أشياء أخرى ذات صلة بالملكية الفكرية والتي لا تدخل بالضرورة ضمن المعيار الحالي.
- السماح للبلدان بإجراء تكيف اتقائي.

(يُتاح عرض السيد يو على الرابط التالي:

[.https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443916](https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443916)

42. وقدمت السيدة نكوبي عرضاً حول موضوع الملكية الفكرية في سياق المبادرات التجارية والإقليمية. واتخذت كمثال أفريقيا، التي تضم أكثر من خمسين دولة بمستويات مختلفة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتدرج ثلاثة وثلاثون من تلك البلدان ضمن فئة أقل البلدان نمواً، ورغم أنها حاولت معالجة القضايا العالمية على المستوى الإقليمي، كان من المهم التوفيق بين حقيقة أن هناك فروق وطنية ومحلية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار، وأي مبادرة إقليمية يجب أن تكون قابلة للتصميم حسب السياق المحلي في جميع المراحل. وأشارت كذلك إلى الاتفاق الأفريقي القاري للتجارة الحرة، والذي من المقرر أن يدخل حيز النفاذ في 30 مايو 2019 بالنسبة للبلدان البالغ عددها 22 بلداً التي صادقت عليه. وستتجه المرحلة الثانية من مفاوضات هذا الاتفاق نحو مسألة الملكية الفكرية. وأشارت إلى أنه في القارة الأفريقية، تجري خطوات للحديث عن الملكية الفكرية في منصة التجارة الإقليمية. وكان لأحكام الاتفاقيات التجارية الخاصة بالملكية الفكرية تأثير على كيفية الاستفادة من الابتكار لمعالجة القضايا العالمية لأنها أداة سياسية مهمة في تشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيا والبحث والتطوير، وعلى نطاق أوسع، النمو الاقتصادي. وبعد ما أدلت به، كان من المهم الإقرار بأن الملكية الفكرية ليست هي العامل الحاسم الوحيد فهناك العديد من العوامل الأخرى التي أثرت على تحقيق بلد ما لأهدافه التنموية الاجتماعية والاقتصادية. ومن الأمثلة على هذه العوامل الأخرى البنية التحتية، والصناعة المحلية، والتعليم، والتدريب، وأنظمة الابتكار. وعلى الرغم من أن الملكية الفكرية واحدة من العديد من العوامل الأخرى التي أثرت في الاستجابة للقضايا العالمية وشكلتها، فإنها عامل يكتسي أهمية بالغة بسبب تأثيرها المباشر على الابتكار. وفي هذا الصدد، كان من المهم مراعاة ذلك عند صياغة أحكام الملكية الفكرية، لتتماشى مع التزامات حقوق الإنسان والاعتبارات الأخلاقية والتعهدات الملزمة للدول تجاه الدول الأخرى فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، أو التزامات الدول تجاه مواطنيها بموجب الأطر القانونية المحلية. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هذه الأحكام مراعية للسياق ومناسبة للوضع الاجتماعي والاقتصادي وأنظمة الابتكار الوطنية. وذكرت السيدة نكوبي أن أهمية إطار حقوق الإنسان تكمن في أنه يجلب حقوقاً مثل الحق في الصحة للتأثير على أطر الملكية الفكرية. وذكرت الطرق الرئيسية التالية التي يمكن من خلالها أن يستفيد الابتكار من الملكية الفكرية لمواجهة التحديات العالمية، وهي: "1" تحفيز الحلول المبتكرة ومكافئتها؛ "2" ودعم المزيد من الابتكار؛ "3" وتسهيل النفاذ إلى التكنولوجيات ونشرها ونقلها. وإضافة إلى ذلك، قدمت بعض الأمثلة المختارة من قاعدة بيانات ويو غرين. ويجب تشجيع التكنولوجيات التي قدمت حلولاً مبتكرة للمشاكل ودعمها. وإن تغطية الاتفاقيات التجارية الإقليمية (RTAs) لأحكام الابتكار والملكية الفكرية تشهد زيادة، وبالتالي ينبغي أن تكون أحكام الملكية الفكرية المدرجة في اتفاقيات التجارة الإقليمية داعمة للابتكار ومؤيدة للتنمية ومناسبة للسياق وقائمة على مبادئ. واختتمت السيدة نكوبي بالقول إنه لدعم المحاولات الابتكارية لمواجهة التحديات العالمية في مجالات مثل الصحة العالمية والأمن الغذائي، يجب أن تكون أحكام الملكية الفكرية مستنيرة بخيارات سياسية واضحة ومبررة بوضوح، وتعهدات داخلية وخارجية ملزمة، وحقوق الإنسان والاعتبارات الأخلاقية إضافة إلى الأولويات الوطنية. (يُتاح عرض السيدة نكوبي على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443917).

43. وركزت السيدة سوري مون عرضها على العلاقة بين الملكية الفكرية والصحة العامة والنفاذ إلى الأدوية من خلال تقديم مثالين على نماذج الأعمال الجديدة المنفذة. واستخلصت كذلك بعض الاستنتاجات بشأن الدور المتغير للملكية الفكرية في قطاع الأدوية، حيث شكلت البراءات على وجه الخصوص الحافز الرئيسي على مدار الخمسين إلى الستين سنة الماضية. وعند الحديث عن الملكية الفكرية والنفاذ إلى الأدوية، كان هناك سؤالان رئيسيان يجب معالجتهما: "1" كيفية تأثير الملكية الفكرية على العمليات ذات الصلة بالأدوية، "2" وكيفية تأثير الملكية الفكرية على البحث والتطوير. وفي هذا الصدد، ذكرت التفكير القديم بشأن الملكية الفكرية والأدوية، والذي يُعرف على أنه احتكار يسمح بشحن الإيجارات الاحتكارية وهذا بدوره

سيوفر الابتكار؛ أي مفاضلة للوصول إلى الابتكار، ونتيجة للحاجة إلى مقايضة الهدفين، كانت هناك حاجة لتحقيق توازن مناسب. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الطريقة التقليدية في النظر إلى الملكية الفكرية هي اعتبارها مكافأة على الابتكار وحافز للابتكار. ومع ذلك، فإن طرق التفكير الجديدة في الملكية الفكرية والأدوية لم تكن بالضرورة بمثابة منح الاحتكار، ولكن كوسيلة لتحديد وحدات المعرفة. وكانت هناك طرق لتحقيق الابتكار والوصول إليه بشكل مشترك، وليس بالضرورة من خلال المقايضة. ويمكن اعتبار الملكية الفكرية أيضاً بمثابة مكافأة للابتكار بشكل منفصل عن السعر الذي يدفعه المريض. وقدمت السيدة مون نماذج الأعمال الجديدة للبحث والتطوير الصيدلاني حول كيفية تحقيقها معاً، مع تقديم مثال على الاستراتيجية الخاصة بمبادرة أدوية الأمراض المهملة (DNDI) من أجل التهاب الكبد C والنموذج الأسترالي Netflix لأدوية معالجة التهاب. وفي الختام، أشارت إلى القلق المتزايد في جميع أنحاء العالم بشأن الابتكار والنفوذ إلى الأدوية، مما أدى إلى زيادة القلق بشأن الاحتكارات المرتبطة بالملكية الفكرية، وأن التدقيق في نظام الملكية الفكرية لم يختلف. ومع ذلك، فإن الفكر الجديد "المتميز" في مسألة الملكية الفكرية والنفوذ إلى الأدوية الذي كان ضرورياً قد نُقذ، كما يتضح من الأدلة الواقعية الآن. ويمكن التفكير في الملكية الفكرية باعتبارها وسيلة لتحديد السيطرة على وحدات المعرفة، وليس بالضرورة كما هو الحال دائماً منح الاحتكار أو الحفاظ على الاحتكار، وهناك رغبة متزايدة في استخدام أوجه المرونة باعتبارها جزءاً مهماً في قوانين الملكية الفكرية في كل مكان. (يُتاح عرض السيدة مون على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443919

44. وقدّم السيد خافيير سوبا عرضاً عن الطريقة التي يؤثر بها إنفاذ الملكية الفكرية على الصحة والأمن الغذائي العالمي من خلال الإشارة إلى العلاجات التقليدية والآليات المؤتمتة المطبقة. والمعايير الخاصة بالإنفاذ قد وضعت الآليات التي مكّنت فعالية المعايير التي أنشأت حقوقاً والتزامات جوهرية. وفي ظل انعدام العلاجات، لا تكتسي حقوق الملكية الفكرية أي قيمة. وإن معايير الإنفاذ دقيقة: تخضع الحقوق والالتزامات الموضوعية للأحكام الواردة في أقسام الإنفاذ من القوانين والمعاهدات الوطنية، التي تحدد طريقة التنفيذ ونطاق الحماية. ويفهم تطبيق الملكية الفكرية بشكل أفضل على أنه عملية موازنة وتوازن لتنفيذ حقوق الملكية الفكرية. وفي حين أن الحق في الاستبعاد كان الجانب الأكثر وضوحاً من حقوق الملكية الفكرية، فإن الفهم الفعال لاستبعاد الملكية الفكرية يشكل آلية لتحقيق أهداف السياسة العامة. وإن وضع السياق ضمن الإطار القانوني الأوسع، والمراعاة الواجبة للمصلحة العامة، والحقوق الأساسية، والمنافسة، ومبادئ التجارة الحرة، عناصر أساسية في عملية الموازنة والتوازن التي تنفذها المحاكم والسلطات الوطنية. وتشكل الأوامر في الملكية الفكرية والمجال الصحي مثالاً جيداً على أهمية اتخاذ نهج ديناميكي لإنفاذ الملكية الفكرية، حيث إن استخدام الأوامر الجزجبية السلبية كان جزءاً كبيراً من طريقة ممارسة حقوق الملكية الفكرية. وكان لإصدار أمر مؤقت عواقب بعيدة المدى، وبالتالي فقد يمنع حدوث أي انتهاك وشيك أو يعيق استمرار أي نشاط مزعوم انتهاكه. ومع ذلك، فإن الأوامر الجزجبية المؤقتة الصادرة على نحو غير ملائم قد توقف أيضاً الأنشطة القانونية بجميع أنواعها، في حين أن إصدار الأوامر النهائية والمؤقتة قد يؤثر على المصلحة العامة. ويجب أن تراعي السيناريوهات الحالية والمستقبلية الرقمنة والعملية الحالية للأتمتة والمركزية وتفويض السلطة في إنفاذ الملكية الفكرية. وإن التوسع في تطبيق الخوارزميات الآلية، وتطبيق تحليلات البيانات الضخمة، والتطبيقات الواعدة لتكنولوجيات السجلات الموزعة وتطوير الأجهزة التي تنفذ الملكية الفكرية تلقائياً، كلها عوامل تهدف إلى تعزيز كفاءة إنفاذ الملكية الفكرية. وفي الوقت نفسه، أثار الذكاء الاصطناعي تحديات عميقة لمفهوم الإنفاذ، المستند إلى حد كبير إلى مركزية التدخل البشري، وأوجب التفكير في السلطة والإجراءات اللازمة والمساءلة. ومن بين مجالات التطبيق العملي للحلول التكنولوجية الجديدة القائمة على الأتمتة نجد الأمن الغذائي. وتعمل تكنولوجيات السجلات الموزعة على تحسين التحكم في المنتجات التي تعبر سلسلة التوريد.

ومن خلال القيام بذلك، فقد تعزز الأمن الغذائي ومكافحة المبيدات الحشرية غير المشروعة ومبيدات الأعشاب والأسمدة، وخاصة إذا كانت المنتجات مجهزة برفاقات تحديد الترددات الراديوية (RFID) أو شفرات الاستجابة السريعة أو مثبتات التشفير. وتشكل حماية الملكية الفكرية عنصراً مهماً في هذه المعادلة، كأداة لتعزيز الأمن الغذائي وكاستفيد مباشر من الرقمنة. ومع ذلك، تستمر التحديات الفنية وذات الصلة بالبنية التحتية. وكان 70% من سكان أفريقيا، الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار أمريكي يومياً، يعملون في مزارع صغيرة. ومن شأن ضمان جودة وأصالة المنتجات المستخدمة لأغراض الزراعة أن يعزز الإنتاجية والسلامة، وبالتالي التنمية. ولكن تطبيق تكنولوجيات السجلات الموزعة يتطلب النفاذ إلى الإنترنت، وإن عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم النفاذ إلى الإنترنت يقدر اليوم بحوالي أربعة مليارات شخص. ومن المفيد للغاية وجود منظور شامل عند معالجة مساهمة الملكية الفكرية في الأمن الغذائي والصحة العالمية، وعلى نطاق أوسع، المنافع العامة الدولية. وتتيح المعايير التي تدمج النظام العالمي لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية تفسح المجال للسلطات الوطنية للتكيف. وحتى إذا كانت المعايير الثنائية والمتعددة الأطراف قد تخلق صعوبات، فلا يزال من الممكن وضع إطار قانوني للملكية الفكرية يساهم في الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين 7 و8 من اتفاق تريبس. وسيكون من المفيد الاعتماد على قانون الملكية الفكرية المقارن ومراعاة التفاعل بين الملكية الفكرية والأنظمة القانونية الأخرى، التي ستكون مصحوبة بالتوجيهات السياسية الواردة في التوصية 45 من أجندة التنمية التابعة لليوبو، والنظر في الإجراءات القانونية الواجبة والمحكمة العادلة باعتبارها من مبادئ القانون الدولي وقانون الملكية الفكرية الدولي (يُتاح عرض السيد سوبا على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443920).

45. وتلت العروض مناقشات؛ وطرح المشاركون أسئلة حول النموذج الجديد لمكافحة الأمراض المهملة من خلال استخدام الملكية الفكرية، مثل الاستثمار في الوقاية لمنع الناس من الإصابة بالمرض في المقام الأول وإجراء فحوصات النظافة في الأماكن التي يتلقى الأشخاص العلاج فيها. وأشارت أسئلة أخرى إلى أوجه المرونة في نظام الملكية الفكرية، وطلبت المشورة لفائدة البلدان الأقل قوة التي تواجه صعوبات في مقاومة الضغوط السياسية المحيطة بالمحادثات حول أوجه المرونة، وطُرحت كذلك أسئلة حول ما يمكن أن تفعله الويبو فيما يتعلق بقبول أوجه المرونة لتكون جزءاً من نظام الملكية الفكرية. واستفسر المشاركون أيضاً بشأن تعريف التقليد في قطاع الرعاية الصحية.

46. وأكدت السيدة مون أن أوجه المرونة تشكل جزءاً من نظام الملكية الفكرية، وقدمت كمثل على ذلك، حالة ماليزيا فيما يتعلق بالترخيص الإلزامي الذي أصدرته جمعية الصحة العامة وشجعتة. وفي الوقت نفسه، تم الإقرار بأن الحكومة قد تعرضت لبعض الضغط، وكانت هناك بعض القيود على ما يمكن القيام به. وحتى في السياسة الحكومية الدولية، كان هناك ضغط من جانب الشركات الخاصة على الحكومات لاتخاذ قرارات معينة. ولهذا السبب، أبرزت السيدة مون الاعتبارات التالية. أولاً، وجود توصية مثيرة للاهتمام في الفريق الرفيع المستوى المعني بالحصول على الأدوية والتابع للأمين العام للأمم المتحدة، مما يشير إلى أن مجلس المعني باتفاق تريبس في منظمة التجارة العالمية يعتبر أن هذا النوع من الضغط يشكل انتهاكاً لاتفاق تريبس. وإن ممارسة الضغط على أحد الأعضاء لتجنب استخدام أوجه المرونة سوف يعتبر انتهاكاً يمكن أن يثيره المجلس المعني باتفاق تريبس أو من خلال إجراءات تسوية المنازعات. أما الاعتبار الثاني فهو قضية المعلومات والأدلة وأثر نقص المعلومات في مختلف البلدان، بما في ذلك في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل. وكثيراً ما يشار إلى المرونة على أنها أداة لبلدان الجنوب لا تدعمها بلدان الشمال.

47. وقدّم السيد يو بعض النصائح التي يمكن أن تكون مفيدة لأقل البلدان نمواً في عمليات التفاوض. وهذه النصائح كالاتي: ضمان تناسق السياسات؛ والقضاء على الفجوة بين المهنيين المقيمين في جنيف والمقيمين في العواصم؛ ومعرفة الأسئلة التي يجب طرحها. وعند معالجة مسألة تناسق السياسات، هناك ثلاثة عوامل مهمة يجب مراعاتها وهي: إقامة تحالف إقليمي؛ والبحث عن نماذج بديلة أقل استقطاباً؛ والنظر في أمثلة للقوانين التي يمكن أن تعزز أوجه المرونة في تلك البلدان. وفيما يتعلق بالتحديين الثاني والثالث من التحديات، من المهم تغيير الثقافة من أجل تثقيف رأس المال البشري والمفاوضين من حيث كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بالتفاوض. ومن الأمثلة الجيدة الأخرى تحديد أمثلة جيدة مستسقة من الدول المجاورة التي نجحت في التصدي للضغوط والاستعانة بها كحل بديلة.

48. وسلط السيد سوبا الضوء على تواتر المناقشات حول موضوع أوجه المرونة وأشار إلى أن ذلك لا يعني أن نفس النوع من الأحكام لا وجود له في الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة. وعلى سبيل المثال، ورد الحكم الأكثر شمولاً بشأن استثناءات البراءات في اتفاقية المحكمة الموحدة للبراءات، ويحتوي على أربعة عشر أو خمسة عشر نوعاً مختلفاً من استثناءات البراءات. وكانت النقطة التي يجب مراعاتها أنها لم تكن تسمى بأوجه المرونة. وكان مصطلح أوجه المرونة عبارة عن مقياس يغطي شيئاً ما يعمل بشكل طبيعي في مجال آخر كحقوق أصحاب الحقوق. ولن يكون تغيير اللغة فكرة سيئة لأن هذه مجرد أحكام عادية موجودة في مكان آخر. وبالتالي، فيما يتعلق بمسألة تغيير نظام البراءات، ذكر السيد سوبا أن نظام البراءات لن يكون سريع الاستجابة أمام التغيير مثل حق المؤلف، لكنه أشار إلى أن هناك بعض التغييرات. وعلى سبيل المثال، على مستوى الاتحاد الأوروبي، هناك لائحة جديدة تؤهل استثناءين جديدين في سياق شهادات الحماية الإضافية، أي تمديد البراءات. وهذان الاستثناءان الجديان يجعلان من الممكن، قبل انتهاء شهادة الحماية الإضافية، الاحتفاظ بمدة الحماية والتصنيع من أجل التصدير إلى بلدان لا توجد فيها حماية. وفي هذا الصدد، استجاب نظام البراءات للاحتياجات الجديدة والمواقف الجديدة.

49. وتناولت السيدة نكوبي القضية المتعلقة بكيفية مقاومة الضغط على استخدام أوجه المرونة. وستقول الدولة أن استخدام أوجه المرونة هذه يعتمد على حقوق الإنسان، التي يجب احترامها وحمايتها والوفاء بها فيما بين المواطنين.

الجلسة 4 – مناقشة مفتوحة حول التحديات التي يطرحها نظام الملكية الفكرية والفرص التي يتيحها في العالم الحالي

50. تولت تنسيق الجلسة الرابعة السيدة بينينغ وانغ، نائبة المدير العام لليويو، قطاع العلامات التجارية والتصاميم، لليويو. وتناولت الجلسة الأخيرة التحديات التي يواجهها نظام الملكية الفكرية والفرص المتاحة أمامه حالياً، وبدأ المناقشة متحدثون من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجالات الصناعية، وهم: السيد فلاديمير لوباتين، الرئيس التنفيذي الأول ورئيس مجلس الإدارة في المعهد الجمهوري للبحث العلمي في مجال الملكية الفكرية (RSRIIP)، موسكو، الاتحاد الروسي، والسيد يوشي توريجو، نائب المدير في مكتب تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات، جنيف، والسيد فرناندو كانو ترفينيو، ممثل أوروبا في مجلس تنظيم التكيلا، جنيف.

51. وذكر السيد لوباتين أن الملكية الفكرية يمكنها أن تولد دخلاً للأفراد وينبغي أن تفعل ذلك. ثم عرض هدف المعهد الجمهوري الروسي للأبحاث العلمية للملكية الفكرية، وهو زيادة فعالية سوق الملكية الفكرية واقتراح قواعد ليصبح هذا السوق متحضراً. وأبرز كذلك أهمية توافق الآراء بشأن الملكية الفكرية في القرن الحادي والعشرين، وذكر أنه فيما يتعلق

بالبراءات، فإن سوق الملكية الفكرية يمثل 15% من الناتج المحلي الإجمالي الروسي. وقد قامت روسيا باستثمارات كبيرة في البحث والتطوير بشأن طلبات البراءات. وفيما يتعلق بفعالية النتائج وابتكارات المنتجات المصنعة، تتراوح النتائج مع ذلك بين 1% و2%، مما يضع روسيا في نفس مستوى بعض البلدان النامية. وتنطبق هذه النتائج أيضاً على معظم دول كومنولث الدول المستقلة. وقد اعتبر السيد لوباتين ذلك موقفاً متناقضاً لأنه في فترة 27 عاماً، منح ما عدده 1.4 مليون براءة ولكن أقل من ثلثها فقط لا يزال سارياً، وبيعت نسبة أقل من 2% منها. وذكر أن البراءات مفيدة لتوليد الدخل. وبالتالي، عند التفكير في إعداد قائمة بالخدمات أو قائمة من الخدمات والسلع، من المهم الإشارة إلى أن البلدان لديها مستويات مختلفة من الفرص والإمكانيات. وقد تغير نظام قياس المؤشرات كثيراً ولا يسري عند الإشارة إلى القيمة المضافة التي تمنحها البراءات. وفي مسار الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي، تضاعفت حصة تلك القيمة المضافة، مما أثر على جميع مجالات الاقتصاد، بما في ذلك قطاع الخدمات وقواعد البيانات التي كانت جزءاً لا يتجزأ من نظام الملكية الفكرية العالمي. وهناك مخاطر وتحديات حقيقية في الاقتصاد الرقمي عند الحديث عن الملكية الفكرية والعلاقات الاقتصادية. وإن الاقتصاد الرقمي يفتقد إلى سوق للملكية الفكرية. كما أن هناك فجوة في استخدام الملكية الفكرية، وهي آخذة في الاتساع. لذلك، عند الحديث عن تطوير نظام الملكية الفكرية، يجب مراعاة الأمور التالية: أولاً، كيفية تحسين نظام الملكية الفكرية على المستوى الدولي، إذ تتزايد الاختلافات بين القوانين والمعاهدات بين البلدان. ثانياً، هناك مشكلة في الواردات الموازية على المستوى الوطني، وخاصة فيما يتعلق بالعلامات التجارية وحق المؤلف واستنفاد الحقوق على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ففي روسيا يُستند إلى مبدأ استنفاد الحقوق فيما يتعلق بنقل البضائع للتغلب على تضارب المصالح. وفي مسار الانتقال من تكنولوجيا المعلومات إلى المؤشرات الاقتصادية يجب أن تؤخذ القدرة التنافسية في الاعتبار. فإذا وجب فرض سعر على الحركة الاقتصادية، بما في ذلك الملكية الفكرية، فإن إسناد البحث والتطوير والملكية الفكرية إلى قطاعات الخدمات يشكل عقبة رئيسية أمام تشكيل وتطوير سوق الملكية الفكرية، وتخضع جميع الخدمات للضرائب. ومع ذلك، تُستثنى الملكية الفكرية وعملياتها من الضرائب. أما فيما يتعلق بالتسويق، فينبغي وضع تقييس بين الولايات على جدول أعمال تطوير نظام الملكية الفكرية ككل. ونذكر من بين أهم القضايا مكافأة التقليد، مما أدى إلى تناقض لأنه لم يخلق منافسة عادلة؛ في حين أن بلدان أخرى تطبق عقوبات. وفي هذا الصدد، ينبغي اتباع منهجية واحدة لمكافحة التقليد تحت رعاية الويبو، من أجل العمل وفقاً لنفس القواعد ومن نقطة انطلاق نفسها. ولا بد من مراجعة نظام الحماية القانونية الفكرية لرفع مستوى المعايير الدنيا للحماية القانونية على المستويين الحكومي الدولي والوطني. (يُنصح عرض السيد لوباتين على الرابط التالي:

https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443921).

52. وركز السيد توريجو في عرضه على حالة الإنترنت وأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات والمعايير في مجال حقوق الملكية الفكرية والتعاون. وذكر أن حوالي 51% من سكان العالم متصلين بالإنترنت، مما يعني أن ما يقرب من نصف السكان لا يزالون يفتقرون إلى اتصال بالإنترنت. ثم قدم لمحة عامة مصحوبة بأمثلة عن عمل الاتحاد في مجالات عمله الرئيسية، وهي: تغير المناخ؛ والابتكار؛ والتكنولوجيا وتطوير الشبكة؛ والاتصالات في حالات الطوارئ؛ وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبنية التحتية الرقمية؛ والأمن الرقمي؛ وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وبناء القدرات؛ ونشر البيئة التنظيمية وبيئة السوق؛ وإحصاءات ومؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينظم الاتحاد باستمرار فعاليات متنوعة، من قبيل الندوات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي ينشر فيها تقرير مجتمع المعلومات ومؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى البيانات المجمعّة من الدول الأعضاء. وإن مجال الابتكار مجال جديد ويتطلب عناية فائقة، وفي هذا الصدد نشر الاتحاد مجموعة أدوات تحتوي على قاعدة بيانات لاستخدام الدول الأعضاء. وتطرق السيد توريجو إلى

موضوع المعايير والبراءات، وأشار إلى أن المعايير قد وُضعت للصالح العام وأن البراءات تقدم بعض الحقوق الحصرية المؤقتة لاستخدام البراءة. ولدى الاتحاد، إلى جانب المنظمات الأخرى، خيارات إعلان الترخيص، وتشمل ما يلي: الخيار 1 وهو ترخيص مجاني لعدد غير مقيد من المودعين على أساس عالمي غير تمييزي؛ والخيار 2 مخصص لمنح ترخيص لعدد غير مقيد من المودعين على أساس عالمي غير تمييزي وبشروط وأحكام معقولة؛ والخيار 3 هو رفض منح التراخيص. واختتم السيد توريجو حديثه بتسليط الضوء على أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. (يُتاح عرض السيد توريجو على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443935).

53. وركز السيد ترفينيو في عرضه على الملكية الفكرية كأداة أساسية لبيع منتج أصيل من المكسيك فيما يتعلق بتسمية المنشأ. وإن التكيلا مشروباً إقليمياً، يُصنع بمادة خام فريدة من نوعها وهي الصبار وتُعتبر الأعلى في العالم. وفي عام 2006، أُدرجت التكيلا ضمن التراث الثقافي لليونسكو. واستندت أيضاً على مفهوم رئيسي يعرف بالعلامات التجارية. وقد أدى التعاون بين القطاع الخاص والحكومة المكسيكية إلى إنشاء نموذج فريد لإدارة تسمية المنشأ والعلامة التجارية. ووفرت صناعة التكيلا أكثر من 70,000 وظيفة، مما جعلها محركاً للاقتصاد وأتاح تسليط الضوء على أهمية الملكية الفكرية. وكان عدد الشركات المنتجة للتكيلا يبلغ 36 شركة في عام 1995، وفي عام 2018، زاد العدد ليقف فوق 155 شركة. وسجل أكثر من 1,700 علامة تجارية من التكيلا في العالم، وهناك تعاون وثيق لإنتاج معلومات فعالة لضمان الاستهلاك المسؤول، لتوعية الأجيال باستخدام التكنولوجيات وجميع الأدوات اللازمة لمكافحة الاستهلاك المفرط الكحول. ولإنتاج لتر من التكيلا، من اللازم أن ينمو الصبار الأزرق لمدة تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات. ولكن، بفضل الابتكار والأدوات الحالية والاتجاه المتزايد في استخدام الملكية الفكرية، أصبحت تستخدم الطائرات بدون طيار في زراعة الصبار. وفي المكسيك، هناك أكثر من 800,000 شخص فاعل في صناعة التكيلا، مما يجعلها سلسلة ذات قيمة كبيرة. وأشار السيد ترفينيو كذلك إلى التحديات التي تواجه هذه الصناعة والفرص التي تتاح أمامها، حيث يعتبر مجلس تنظيم التكيلا ممماً لمواصلة استخدام نظام الملكية الفكرية الدولي. في تحظى التكيلا حالياً بحماية في أكثر من خمسين بلداً، وتتضمن تسمية المنشأ والعلامات التجارية. ومن العناصر المهمة الأخرى الجديرة بالذكر أهمية الاستدامة في هذه الصناعة. ومن وجهة نظر بيئية، من المهم العمل مع مركز دراسات مكسيكي لتقدير انبعاثات الكربون من التكيلا. أما العنصر الرئيسي الثالث فهو الابتكار وفكرة وضع علامة تجارية للتكيلا وتسويقها بعد إنشاء العلامة التجارية. وفيما يتعلق بالحماية الدولية، لدى التكيلا عدد من المؤشرات الجغرافية أو العلامات في بلدان مختلفة. واعترف بها لأول مرة في عام 1979 في كندا وآخرها في الولايات المتحدة في عام 2017 كعلامة تصديق. وأبرز كذلك أهمية مكافحة التزوير والتقليد لضمان سلامة الأغذية وصحة المنتج والقطاع. ولذلك، فإن الأدوات التي أنشأتها الويبو لتسهيل تسجيل العلامات، مثل نظام مدريد ونظام لشبونة، هي عناصر أساسية. كما أن التعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين والمنظمات المماثلة، لتبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات، من الأمور المهمة. وقدم السيد ترفينيو كذلك بعض الأمثلة على التعاون الناجح لمجلس تنظيم التكيلا. وقال إن التسويق أحد الأصول الرئيسية لأن إنشاء العلامات التجارية والثروة والوظائف قد ظل في المكسيك. واختتم كلامه بالقول إن هذه الصناعة قوية وقائمة منذ أكثر من 400 عام وتتماشى تماماً مع متطلبات الملكية الفكرية عندما يتعلق الأمر باحترام العلامات التجارية وتعيين المنشأ. (يُتاح عرض السيد ترفينيو على الرابط التالي: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=443936).

الملاحظات الختامية

54. ألقى السيد ماتوس، نائب المدير العام، قطاع التنمية في الويبو الملاحظات الختامية. وأشار إلى بعض ملاحظاته واستنتاجاته المستخلصة من المناقشات التي جرت خلال اليوم. أولاً، أبرز أهمية جمع مختلف أصحاب المصلحة في هذا الحوار، من قبيل ممثلي الدول الأعضاء وأعضاء الأوساط الأكاديمية والقطاع الصناعي والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية. ثانياً، أشار إلى ما أبرزه كثير من المتحدثين وهو الحاجة إلى وجود نظام متوازن للملكية الفكرية. وكانت كلمة "الابتكار" حاضرة في خطاب جميع الوزراء ورؤساء الوزراء حول العالم، ولكن لم يكن الجميع يربط فكرة الابتكار بالتكنولوجيا والتكنولوجيا بالملكية الفكرية. وإن وجود نظام متوازن للملكية الفكرية يعترف بالمبدعين والمخترعين، وبالتالي فإن السؤال الرئيسي هو كيفية تحقيق التوازن بين مسألة الحماية والإنفاذ. وكان الاستنتاج التالي أنه منذ اعتماد اتفاق تريبس، حدثت العديد من التطورات الجديدة المتعلقة بالملكية الفكرية في اتفاقيات التجارة الحرة حول العالم. وذكر السيد ماتوس كذلك أن بعض القضايا العالمية مرتبطة بشكل كبير بالملكية الفكرية، مثل الصحة وتغير المناخ والأمن الغذائي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وإن هناك فجوة أو تباعد من حيث معرفة الملكية الفكرية على المستوى العالمي، بل وأيضاً عبر الأقاليم. ومن بين التحديات التي ذُكرت خلال المناقشات، هو أن توليد الرقمنة قد جرى بنفس طريقة البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي. ومن بين الحلول لمعالجة هذه التحديات، ذُكرت الخدمات التي تقدمها الويبو، مثل مساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية ومواءمتها مع خطط التنمية الوطنية، ومساعدتها المقدمة لتحسن الدول الأعضاء قواعدها وأنظمتها المتعلقة بالملكية الفكرية، وتحسين بنيتها التحتية للملكية الفكرية، وبناء القدرات وما إلى ذلك. ومع ذلك، كان من أهم الملاحظات ضرورة الحفاظ على مثل هذه المناقشات والحوار لصالح الجميع.

[يلي ذلك المرفق الثاني]

نتائج الدراسة الاستقصائية بشأن رضا المشاركين (بناء على 132 استمارة)

الجهات أخرى	القطاع الخاص	المنظمات غير الحكومية / المنظمات الحكومية الدولية	الأوساط الأكاديمية	الحكومات / مكاتب الملكية الفكرية	مجال العمل*
3	9	27	15	78	

غير راض على الإطلاق	راض إلى حد ما	لا أعلم	راض	راض للغاية	
2	2	6	78	43	1. بشكل عام، ما مدى رضاكم عن المؤتمر؟
ضعيف	متوسط	حسن	جيد	ممتاز	2. كيف تقيمون تصميم المؤتمر بناءً على ما يلي: جوانب التنظيم (اللوجستية) محتوى / برنامج المؤتمر
لا ينطبق	3	4	52	73	
1	3	16	55	58	
لا ينطبق	الجلسة 4	الجلسة 3	الجلسة 2	الجلسة 1	3. ما هي الجلسات التي حضرتموها؟
لا ينطبق	112	120	105	108	
لا ينطبق	21	80	30	41	4. ما هي حلقة النقاش التي استمتعتم الأكثر بها؟**
غير مفيدة على الإطلاق	غير مفيدة للغاية	غير متأكد	مفيدة	مفيدة للغاية	5. كيف تقيمون فائدة مشاركتكم في هذا المؤتمر؟
لا ينطبق	3	16	79	31	

غير محتمل على الإطلاق	غير محتمل	غير متأكد	محتمل	محتمل جداً	6. هل تنصحون زملاءكم الآخرين بالحضور إذا نُظِم حدث مماثل لهذا في المستقبل؟
1	2	12	62	53	
جهة أخرى	الزملاء	رسائل إلكترونية/ تجمعية	وسائل التواصل الاجتماعي	موقع الويب الإلكتروني	7. كيف علمتم بانعقاد المؤتمر؟
23	14	55	5	43	

[نهاية المرفق الوثيقة]